انس ولدفع المعارضة قد قوله اي قول انس والمعارضة هو ان رواية
انس تدل على ان الشاة الزايدة لا يتعلق بها الواجب فتعارضتا فاجاب
لدفع المعارضة بما ذكره قال الشيخ على ان معها اي مع الاربعين في صورة
مائة واحد وعشرين ثلاثا متعلق بمعها اي في كل اربعين ثلاثا
فيجتمع في الثلاث أربعينات واحدة كاملة وهي الزايدة على المائة
وعشرين وانما ترك ذلك اي ما دل عليه الحال المذكور قال الشيخ الشوبري
في كل اربعين مما زاد على مائة واحد وعشرين وبهذا أجاب السبكي
وهو ظاهر لغة وقيل بقية الصور وهي قوله وفي واحد وستين عليها
اي على هذه الصورة مع العلم من قواعدهم ان ما يتغير به الواجب
يتعلق به كالشاة العاشرة التي يتغير بها الواجب فوق مائة وثلاثين بنتا
لبون وحقة هذا بيان لتغير الواجب بالزيادة المتقدمة وفي مائة
واربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق
وهكذا والواحدة الزايدة على المائة وعشرين في قوله المتقدم
فاذا زادت على عشرين ومائة فسط من الواجب فيسقط عموما
بعين تمام الوقص وقيل النكن من الاخراج للزكاة جزء من مائة
وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون وما بين النصب مما ذكر
عفو قال الشيخ الابيوردي فيما يحمله في غير الخلطة لما هو فيتعلق به
الواجب فلو اشترك اثنان لاحدهما خمس من الابل وللاخر اربع،
فالواجب شاة على الاول خمسة اتساع وعلى الاخر اربعة اتساعها ولو
تلف مال الاخر كان الواجب على الاول خمسة اتساع فقط ولو ملك
ثمانين في بلدين في كل بلد اربعون لزمه شاة واحدة وان بعدت
المسافة بينهما خلافا للامام احمد رحمه الله عنه فانه يلزمه عنده عند
التباعد شاتان وبنت المخاض بفتح الخاء وقصها بفتح الخاء وهو المشهور
لغة واسكانها وهو المشهور على السنة الفقهاء وكثير بالسين وزاد فيه
عند الاكثرين الشين بفتح الجيم والنون وتفسير الوقص بما ذكر هو ما
عليه الجمهور وهو الاكثر استعمالا واستعمله الامام الشافعي فيما دون
النصاب الاول ايضا قاله الشيخ ابن حجر في شرح العباب والوقص في
الابل تسعة وعشرون ما بين احد وتسعين وبين مائة وعشرين
لا يتعلق به الواجب على الاصح ولا ينقص منه فلو كان له تسع من الابل
فتلف منها اربع بعد الحول وقبل التمكن من اخراج الزكاة وجبت فيها
شاة قال الشيخ الشوبري هل ولو كانت التسع لشريكين على جهة الخلطة
لاحدهما خمسة وللاخر اربعة او يفرق لان الشاة في هذه واجبة في التسع

فسقط

فسقط بموت الاربعة ما قابلها وهو اربعة اتساع شاة وجب على مالك
الخمسة خمسة اتساع كل محتمل وقد رجحنا الزيادي الثاني والوجه
الاول وسميت الاولى بنت مخاض لانها تكون في الغالب حاملا
في الثانية لان امها قد تكون قد ولدت غالبا ان لها ان تحمل مرة ثانية
فتكون من المخاض اي الحوامل فالمخاض كما يكون مصدرا وهو الولادة
يطلق ايضا على الجمع وهي الحوامل وسميت الثانية بنت لبون لها
سنتان وطعنت في الثالثة لان امها ان لها ان تلد ثانيا فتكون ذات
لبن وسميت الثالثة حقة لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة
لانها استحقت ان يطرقها الفحل واستحق الفحل ان يطرق وان
تركب ويحمل عليها وسميت الرابعة جذعة لانها جذعت مقدم اسنانها
اي أسقطته قال الشيخ الشوبري والاولى اجذعت لانه لا يلزم بتعدي بالهمزة
والخامسة لها اربع سنين وطعنت في السادسة وفيما سبق بنت لبون
اسنانها وقيل لان اسنانها لا تسقط بعد ذلك وهو غريب وهذا اخر اسنان
الزكاة قاله الشيخ الرملي وتقدم عن الخطيب ما يزيد على ذلك واعتبر
في جميع الانوثة لما فيها من مرافق الدر الذي هو اللبن والنسل المستحق
وزدت على جماع المنهاج فيما تقدم ويتبع ثم في عشر يتغير الواجب
لدفع ما اقتضته عبارة الاصل الذي هو المنهاج وتقدم الكلام على ذلك
من انه اي الواجب يتغير عاد وقصا وليس مرادا وبذلك اندفع هذا
الاعتراض لان قوله الاصل ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة لا يصح الا اذا اوصلت الزيادة ثلاثين لانها اذا انتصلت الى العدد المذكور
لم يصح ان يقال ثم في كل هذا ما اشار به الشيخ ابن قاسم رحمه الله تعالى وقوله
يتغير ذو بالها اي التسع والعشر وقد فرغ من الكلام على نصاب الابل
وأسنانها شرع في بيان نصاب البقر فقال واوله اي النصاب
في بقر سميت بقرا لانه يبقر اي يشق الارض اي يشقها وتقدم انه اسم جنس واحده
بقرة وقارورة وهو ماخوذ من البقر وهو الشق ثلاثون بقرة في كل
ثلاثين بقرة تبيع له سنة كاملة ودخل في الغاية سمي بذلك لانه
يتبع امه في المرعى والسرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه اي يساويها
فلو اخرج تبيعة اجزات لانه زاد خيرا بلا نقيصة ويجب في كل اربعين
بقرة مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لانها
تمام اسنانها في طعنها وذلك لما رواه النسائي وغيره عن
معاذ ابن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن